



كلمة سلطنة عُمان
أمام المؤتمر الدولي المعني
"بالأمن النووي: الإلتزامات والإجراءات"
فيينا (النمسا)، من ٥ إلى ٩ ديسمبر ٢٠١٦م

إلقاء

سعادة الدكتور/ بدر بن محمد الهنائي
المندوب الدائم لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية
٥ ديسمبر ٢٠١٦م

- معالي بيونج سي يون (Byung-se Yun)، رئيس المؤتمر،

- معالي يوكيا أمانو، مدير عام الوكالة الدولية للطاقة الذرية،

- أصحاب المعالي،

- أصحاب السعادة،

- أعضاء الوفود المشاركة،

اسمحوا لي بدايةً أن أهنئكم، باسم وفد بلادي سلطنة عمان، وبإسمي الخاص، على توليكم رئاسة المؤتمر الدولي الثاني المعني بالأمن النووي الذي تنظمه الوكالة الدولية للطاقة الذرية بالتعاون مع عدد كبير من المنظمات الدولية المرموقة التي تسعى كلها، ضمن أنشطتها المختلفة، إلى تعزيز الأمن النووي العالمي. وأملنا أن يخرج هذا المؤتمر الدولي، بِشَقِيهِ الوزاري والتقني، بنتائج ملموسة تتناول كل القضايا الحساسة والتحديات الآنية والمستقبلية للأمن النووي والإشعاعي.

معالي الرئيس،

إن هذا المؤتمر الدولي الثاني سوف يسمح باستعراض ما تم انجازه من خلال أنشطة الأمن النووي والإشعاعي التي قامت بها مختلف المنظمات الدولية، وعلى وجه الخصوص الوكالة الدولية للطاقة الذرية، منذ انعقاد المؤتمر الدولي الأول في يوليو من عام ٢٠١٣م. كما سوف يكون هذا المؤتمر فرصة لنا ولكل الدول لإبداء آرائنا واقتراحاتنا حول أهم قضايا الأمن النووي، حتى تتمكن الوكالة الدولية للطاقة الذرية من أخذها بعين الاعتبار وإدخالها في خططها للأمن النووي للفترة من ٢٠١٨م إلى ٢٠٢١م والتي هي في صدد تحضيرها.

معالي الرئيس،

لقد تم التأكيد في بيان المؤتمر الأول للأمن النووي على أن الأمن النووي داخل أراضي كل دولة هو من مسؤولية وصلاحيات كل دولة. كما أنه تم التأكيد على

أهمية التعاون الدولي لدعم جهود الدول للقيام بمسؤولياتها والإيفاء بالتزاماتها المنبثقة عن الإتفاقيات الدولية والإقليمية والثنائية التي هي طرف فيها. وفي هذا الصدد، فإنه لا يسعني إلا أن أثنى على الأنشطة التي يقوم بها قسم الأمن النووي للوكالة الدولية للطاقة الذرية لوضع وتنفيذ خطط متكاملة لدعم الأمن النووي في كل دولة. وفيما يخص سلطنة عُمان، فإنه قد تم وضع خطة متكاملة لدعم الأمن النووي في سنة ٢٠١٥م، بعد أن تم تحديد الثغرات في البنية الأساسية للأمن النووي والإشعاعي في سلطنة عُمان بناء على متطلبات الوقاية والكشف والتصدي للمخاطر النووية والإشعاعية، وكذلك بعد تحديد احتياجات السلطنة من قدرات بشرية ومادية في هذا المجال.

معالي الرئيس،

ليس هناك أي خلاف حول التكامل ما بين الأمن والأمان النوويين، حيث أن معايير الأمن النووي تساهم بالدرجة الأولى في تعزيز الأمان النووي وضمان نجاعته. إن الأمان النووي والإشعاعي هو عبارة عن كل الإجراءات والتدابير المُتَّخَذَة من أجل تخفيض احتمال وقوع حادث، والتخفيف من حدته في حال وقوعه. بينما المقصود من الأمن النووي والإشعاعي هو الإجراءات والتدابير لمنع الوصول لغير المرخص لهم إلى المواد النووية والمصادر المُشعة أو إتلافها أو فقدانها أو سرقتها أو تحويلها بدون ترخيص، إضافة إلى الإجراءات لحماية المرافق أينما توجد المواد النووية ومصادر الإشعاع.

وعليه، فإن هناك فرق واضح بين وظائف الأمان النووي والإشعاعي و وظائف الأمن النووي والإشعاعي بالرغم من أن أهدافهما واحدة، ألا وهي حماية الأشخاص، والممتلكات، والمجتمع، والبيئة من التأثيرات الضارة للإشعاعات. ولهذا السبب، فإنه لا بد من اتخاذ إجراءات الأمن والأمان النووي والإشعاعي بصفة متكاملة، حيث لا تُخل تدابير الأمن بالأمان، وتدابير الأمان بالأمن. إننا نرى أنه من

الضروري أن تعكس أنشطة الوكالة، بصفة واضحة، هذا التكامل بين الأمن والأمان النوويين والإشعاعيين.

معالي الرئيس،

إن سلطنة عمان تبذل حالياً جهوداً حثيثة لوضع نظام فعال لرصد ومراقبة حركة المواد النووية والمصادر المشعة، عبر المنافذ الحدودية البرية والبحرية والجوية وكذلك حركتها داخل الأراضي العمانية عند الحاجة. وإننا لنسجل ارتياحنا ورضانا على التعاون والدعم المقدم لنا من طرف الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وكذلك من قبل الدول الصديقة التي لديها الخبرة والكفاءة والقدرة في هذا الشأن.

كما أن سلطنة عمان تسعى جادة إلى ارجاع بعض المصادر المشعة المُخْتَمَة غير المُستخدمة، وهي قليلة، إلى الدول التي تم استيرادها منها قبل عام ١٩٩٧م، أي قبل إصدار اللائحة الخاصة بمراقبة وإدارة المواد المشعة من الجهات المعنية في السلطنة، مما يستوجب إعادة تصدير هذه المواد إلى مُصنّعيها، بما يتماشى مع توصيات مدونة الوكالة الدولية للطاقة الذرية لقواعد السلوك بشأن أمن مصادر الإشعاع وأمنها. ونرجو من الوكالة الدولية للطاقة الذرية مساعدتنا لاتمام عمليات الإسترجاع هذه والتي تدخل في إطار تعزيز الأمن والأمان النوويين والإشعاعيين.

معالي الرئيس،

إن سلطنة عمان ومنذ انضمامها في عام ٢٠١٢م إلى مجموعة مستخدمي قاعدة بيانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية المتعلقة بالحوادث والإتجار غير المشروع بالمواد النووية والمواد المشعة الأخرى، والمعروفة بـ

(Incident and Trafficking Database - ITDB).

قد استفادت من المعلومات المتوفرة في التقارير الدورية الصادرة عن قاعدة البيانات، بما في ذلك التقارير التحليلية، لَلْفَتِ انتباه المسؤولين عن الأمن النووي والإشعاعي في السلطنة إلى الحالات التي يمكن أن تتسبب في حوادث ذات أهمية

من الناحية الأمنية ومن ثم وضع الإجراءات اللازمة لمنع حصول مثل هذه الحالات والتأهب للكشف عنها والتصدي لها.

وإذ ننوه بالعمل الذي تقوم به الوكالة في هذا الشأن، فإننا نناشد كل الدول بالإنضمام إلى هذا الجهد للمساهمة في تعزيز الأمن العالمي من خلال تبادل المعلومات بطرق مؤمنة واستخلاص العبر منها سعياً للإستجابة والتصدي للحوادث بدون تأخير.

معالي الرئيس،

رغم التحسن الملحوظ في مجال الأمن النووي الذي حدث خلال السنوات الأخيرة بفضل كل الإجراءات الصارمة الخاصة بالأمان والحماية المادية التي إتخذتها الدول، على انفراد أو كمجموعات، وكل المنظمات الدولية المعنية بالأمان وبالأمن النوويين والإشعاعيين، بما في ذلك الوكالة الدولية للطاقة الذرية، فإنه لا يمكن على الإطلاق تجاهل مخاطر وقوع حادث نووي أو إشعاعي مُحتمل. ولذا فإنه لا بد أن نُذَكِّر أنفسنا بالتحلي دائماً باليقظة والإنتباه لكل ما يخلّ بالأمن والأمان النوويين والإشعاعيين، من قريب أو بعيد.

وما زالت مخاوفنا من هذه المخاطر مبررة ما دُمنا لم نتوصّل إلى نظام عالمي للأمن النووي والإشعاعي يأخذ بعين الإعتبار، بصفة شاملة، كل المواد النووية، كانت للإستخدامات المدنية السلمية، أو للأغراض العسكرية. إن عواقب أي حادث نووي أو إشعاعي لم يتم التحكم فيه، خصوصاً إذا كان من جراء استخدام أسلحة نووية، سوف تكون وخيمة على الإنسانية. ولهذا، فإننا ندعو من جديد، ومن هذا المنبر، إلى جعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل، بما في ذلك الأسلحة النووية وذلك أسوة بالمناطق الخالية من الأسلحة النووية في العالم حتى تنعم منطقتنا بالأمن والسلام والاستقرار.

والسلام عليكم.